نتيجة لتخفيض قيمة الدينار: خسارة للدولة تقدر بـ4.2 مليار دينار في سنتين

النقاط الرئيسية:

- خسرت الدولة ما يعادل 4.2 مليار دينار من العملة الصعبة نتيجة تخفيض قيمة الدينار ما بين سنتي 2016 و 2017.
- فرطت الدولة في مبلغ يعادل 1.2 مليار دينار من العملة الصعبة من جراء الإمتيازات الممنوحة للشركات غير المقيمة ، بين سنتي 2016 و 2017.

العنوان: تأثير التخفيض من قيمة الدينار حسب إقامة الشركات 2016 - 2017
إنتاج: المرصد التونسي الاقتصاد
المصدر: البنك المركزي التونسي

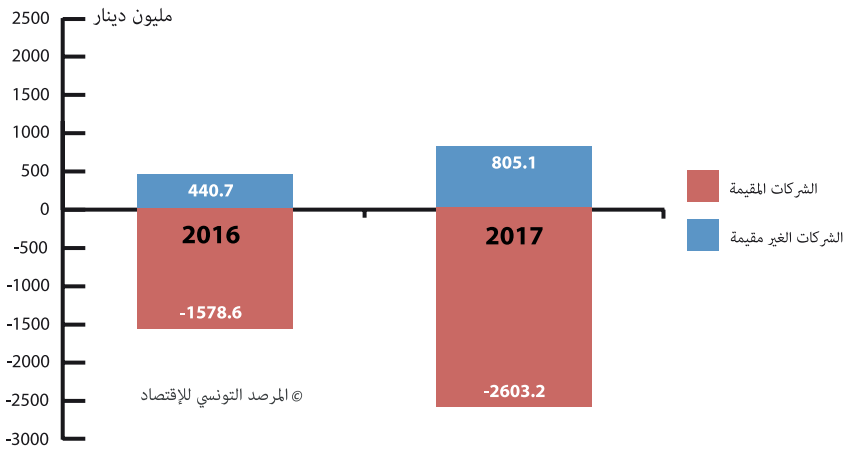

تتميز التجارة الخارجية في تونس بخصوصيات جعلت منها عملةٌ ذات وجهين. فالوجه الأول تؤثر فيه صادرات و وايردات الشركات المقيمة تأثيرا مباشرا على احتياطي العملة الصعبة على عكس الوجه الثاني حيث لا تؤثر صادرات و وايردات الشركات غير المقيمة مباشرة على احتياطي البلاد من العملات الأجنبية. إذ أن الفصل 6 من قانون 72 يمكن الشركات غير المقيمة من عدم إعادة مدخيلها الناتجة عن عمليات التصدير إلى تونس على أن لا تعتمد على مخزون الدولة من العملة الصعبة في عمليات الاستيراد. ويعتبر هذا التمييز هيكلياً إذ أنه وفقا لأرقام البنك المركزي التونسي لسنة 2017 ، فإن 60٪ من الصادرات و 27٪ من الواردات في تونس تحققها شركات غير مقيمة ، وبالتالي فإن ليس لهذه المعاملات التجارية أي تأثير سواء كان إيجابي أو سلبي على احتياطي البلاد من العملة الصعبة. و لهذا فأنه من الضروري أخذ هذا التمييز بعين الإعتبار في تحليل تأثيرات تخفيض قيمة الدينار.

وهكذا ، وكما هو موضح في الرسم البياني، نلاحظ أن انخفاض قيمة الدينار بمفردها كبدت الدولة التونسية خسارة صافية تعادل 4.2 مليار دينار تونسي بالعملة الصعبة على مدار سنتي 2016 و 2017. و من ناحية أخرى ، تقدر التكلفة البديلة التي واجهتها الدولة خلال نفس الفترة بما يعادل 1.2 مليار دينار تونسي من العملة الصعبة بسبب الامتيازات التي يمنحها نظام سعر الصرف بالنسبة للشركات غير المقيمة حسب الفصل 6 من «القانون 72». وحتى في صورة إسترجاع تونس لهذه المداخيل المفرط فيها ، فإن وطأة تخفيض قيمة الدينار على احتياطي العملات الأجنبية ستظل دائماً سلبية و تقارب 3 مليارات دينار تونسي من العملة الصعبة . وبالتالي ،فإن الدولة لا تستفيد من القدرة التنافسية التي تمنحها للشركات غير المقيمة التي تصدر بالكامل من خلال تخفيض قيمة الدينار، بل إنها تتحمل النتائج السلبية المترتبة على هذا التخفيض عبر واردات الشركات المقيمة. وإذا ما اعتبرنا أن الحفاض على مخزون البلاد من العملات الأجنبية ضروري لدعم قيمة الدينار يمكن تلخيص تخفيض قيمة الدينار على النحو التالي : مكاسب للشركات غير المقيمة من جانب، وخسارة للدولة من جانب اخر مما يدل أن التخفيض في قيمة الدينار لا يمكن أن يؤدي إلا إلى انهيار هيكلي لاحتياطي العملة الصعبة للبلاد.

و في ذات السياق، كان البنك المركزي قد ختم في أحد نشرياته: «من الضروري مراجعة النموذج الاقتصادي الحالي الذي بلغ حدوده و خصوصاً نظام الشركات الغير مقيمة الذي تعتبر مساهمته محدودةً في القيمة المضافة وكذلك في إثراء مخزون الدولة من العملة الصعبة »

الكاتب : شفيق بن روين | **البريد الإلكتروني:** Chafik.benrouine@economie-tunisie.org